

Publication	Al Watan
Date	February 6, 2017
Circulation	220,000
Country	Egypt
Article Type	Ministry of Health News
Headline	Crisis of overwriting old prices on drug packs complicated because of drugmakers
Page	04
Reporter	Esraa Soliman , Saher El Mekawy

مصادر: أزمة «طمس» أسعار الأدوية «تعقدت» بسبب الشركات

الشركات للوزير: ضخ الأدوية سيتوقف لحين طباعة عبوات جديدة.. وسيعود بأزمة الدواء إلى «المربع صفر»



طمس الأسعار القديمة يحدد أزمة نقص الأدوية

من جانبها، أرسلت غرفة صناعة الدواء إلى «اتحاد الصناعات» خطاباً رسمياً أمس إلى وزير الصحة، طالباً فيه باستمرار العمل بقرار طمس الأسعار القديمة على العبوات طبقاً للمهلة التي حددتها الوزارة بـ ٣ أشهر، موضحة في خطابها أن طباعة عبوات ومواد تغليف جديدة يتطلب عادة فترة بين شهرين و٣ أشهر، لإعداد «أفلام طباعة» جديدة للعبوات وإرسالها إلى المطابع، وخاصة في ظل صعوبة توفير الورق والأحبار ومواد الطباعة بعد ارتفاع أسعارها مؤخراً. وقالت الغرفة في الخطاب، الذي حصلت «الوطن» على نسخة منه، إن «انتظار توفير العبوات الجديدة سوف يؤدي إلى عدم توفير المستحضرات الدوائية في السوق المحلية لمدة ثلاثة شهور، ما يضر بالأمن القومي». في سياق متصل، أعلنت نقابة الصيادلة، عن تنظيم مسيرة تنطلق من مقر النقابة العامة إلى مجلسي الوزراء والنواب لتنظيم وقفة احتجاجية أمام المجلسين على التوالي، اليوم، اعتراضاً على «السياسة الحالية في إدارة ملف الدواء».

وكشفت مصادر في النقابة عن أن «هذه الوقفة الاحتجاجية تأتي لرفض القرارات الوزارية الأخيرة التي تضر بمهنة الصيدلة وتهدد الصيدليات بخسائر فادحة، وأبرزها قرار بيع الدواء بسعرين وإلغاء قرار رقم ٢٠١٢ لسنة ٢٠١٢ الخاص بموافقة النقابات الفرعية على إصدار التراخيص الممنوحة للصيدليات بهدف تهميش دور النقابة وتمكين الدخلاء على المهنة من فتح صيدليات». كما طالبت نقابة الصيادلة بإصدار قرار وزاري ملزم للشركات بإرجاع الأدوية منتهية الصلاحية، إضافة إلى المطالبة بتطبيق القرار الوزاري رقم ٤٩٩ لسنة ٢٠١٢ الخاص بهامش ربح الصيدلي».



تربيح متعمد

قرار طمس الأسعار القديمة على عبوات التغليف المخزنة للأدوية تربيح متعمد للشركات وتخسیر متعمد للصيادلة، وعلى الوزير إلغاء هذا القرار فوراً وفي حالة استمرار طمس الأسعار القديمة يجب مساواة كافة سلسلة الدواء من المصانع وحتى الصيدليات مروراً بشركات التوزيع في هذا القرار.

د. كريم كرم
مسئول ملف الدواء بـ «للمح في الدواء»

الأسعار القديمة، على عبوات التغليف المخزنة للأدوية لحين إصدار قرار نهائي بشأن هذه القضية، سيتم إعلام الشركات به فور صدوره. ويذكر أن «الصيدلية» أرسلت مذكرة رسمية بكل تفاصيل أزمة طمس الأسعار القديمة إلى وزير الصحة نهاية الأسبوع الماضي، لدراستها واتخاذ قرار نهائي بشأنها، فيما أوصت لجنة التفتيش العليا التابعة للإدارة في توصياتها للوزير باستمرار قرار طمس الأسعار القديمة على عبوات التغليف المخزنة لضمان سرعة توفير الأدوية في السوق وحل أزمة «نواقص الدواء» بعد رفع الأسعار في ١٢ يناير الماضي من أجل توفير الأدوية.

كتبت - سحر المكاوي وإسراء سليمان: كشفت مصادر مسئولة بوزارة الصحة والسكان عن أن أزمة «طمس الأسعار القديمة» المدونة على عبوات الأدوية المخزنة لدى الشركات، ما زالت قيد الدراسة من قبل الوزير الدكتور أحمد عماد الدين، مشيرة إلى أن هذه الأزمة «تعقدت» بسبب تحفظ الشركات على قرار الوزارة القاضي بإلغاء طمس الأسعار القديمة، بحجة أن ذلك سيؤدي إلى استمرار مشكلة «النواقص» لحين طباعة عبوات تغليف جديدة، وهو ما يتطلب فترة زمنية قد تصل إلى ٣ أشهر على الأكثر. وأضافت المصادر أنه «الوطن» أن عدداً من الشركات قالت لوزير الصحة خلال اجتماع عقد أمس الأول، وحضره ممثلون عن شركات الأدوية الأجنبية والمحلية وشركات قطاع الأعمال العام وقيادات الإدارة المركزية للشئون الصيدلية، إن ضخ الأدوية في السوق سيتوقف لحين طباعة عبوات تغليف جديدة ما سيؤدي إلى العودة بأزمة الأدوية إلى «المربع صفر» من جديد.

وذكرت المصادر التي حضرت الاجتماع أن «عماد الدين» ناقش مع مندوبي الشركات، بدائل توفير الأدوية حال إلغاء قرار طمس الأسعار القديمة، متوجه بأن شركات الأدوية الحكومية التابعة لقطاع الأعمال العام أكدت أن مسألة عدم استخدام عبوات التغليف القديمة المخزنة لديها أمر غير مطروح، لأنها شركات حكومية وسعيد التخلص من هذه العبوات بمثابة إمداد للمال العام، كما سيضعها ذلك «تحت طائلة المساءلة» من قبل الجهاز المركزي للمحاسبات. وأوضحت المصادر أن «عماد الدين» حاول استثناء الشركات الحكومية من القرار القاضي بإلغاء «طمس الأسعار»، فضلاً عن الشركات الأجنبية التي أكدت أنه ليس باستطاعتها توفير عبوات تغليف جديدة لأن الأدوية مستوردة من الخارج ومطروح عليها أسعار الطمس التي وافقت على إلغاء قرار طمس رفضت تطبيق هذا القرار عليها وحدها، وطالبت بـ «المساواة» بينها وبين الشركات الأجنبية وشركات قطاع الأعمال العام.

ولفتت المصادر إلى أن الأزمة حالياً باتت «معقدة ومتشابكة»، وأن وزير الصحة قرر خلال الاجتماع تأجيل المناقشات بشأنها إلى اجتماع آخر للوصول إلى قرار نهائي في هذا الشأن. وكانت الإدارة المركزية للشئون الصيدلية قد أرسلت رسائل غير رسمية عبر «البريد الإلكتروني» للشركات طالبتها فيه بوقف «طمس